

هذا الوضع بان كبار الملاكين من الاقطاعيين والعشائريين كانوا يشكلون قسوة كبيرة في المجالس التشريعية الاردنية ، وانهم قاوموا اقرار الاصلاحات الحكومية التي حاولت تنظيم توزيع المياه على الاراضي الزراعية (٣٩) .

ب - الحيازة الزراعية وملكية الاراضي

بين عامي ١٩٢٨ و ١٩٣٣ قامت الادارة الكولونيلية بمسح الاراضي الزراعية وتحديد الملكيات الزراعية و اراضي الدولة (٤٠) . ضمن هذه العملية جرى تحديد الاراضي العائدة للدولة ، وتقسيم الاراضي المشاع وفرز الملكيات الخاصة . وقد تم توجيه ضربة قاسمة لنظام الملكية المشاعية ، وحددت اسس الملكية الزراعية و اسس تقدير الضريبة الزراعية . وقد انفق على هذا المسح وعلى عملية تقسيم الاراضي بواسطة مكتب تطوير المستعمرات البريطاني (٤١) .

وفقا لارقام هذا المسح كانت اراضي الدولة توازي ١٧٨٦٠٠٠ دونم (٤٢) ، لكن الدولة كانت قد « باعت » اراض اخرى قبل ذلك الى المزارعين بهدف « تشجيع الزراعة وتسهيل الاعمار » وقد بلغت ٢٤٣ الف دونم . وقد لاحظ بضعة مراقبين في فترات مختلفة ان نقل ملكية هذه الاراضي من الدولة الى الافراد لم يكن يستهدف تشجيع الزراعة او توطين البدو وتشجيعهم على الاستقرار ، بقدر ما كانت وسيلة لربط زعماء وشيوخ القبائل والعشائر بالدولة والسلطات الكولونيلية ، فمثلا منح زعماء العدوان ارضا في وادي الاردن توازي ١٠٨ الاف دونم ، دفعوا مقابلها كرسوم تسجيل ما لا يزيد عن ٢٧٧٦ جنيه فلسطيني عام ١٩٣١ (٤٣) . وتبدو هذه بمثابة رشوة اكثر مما هي « هبة » ذات دافع اعماري . كذلك الحال مع منح اراضي الدولة لقبيلة الغزاوية في الاغوار ، التي انتقدت حتى من قبل بعض رجال السلطة الكولونيلية ، من وجهة نظر تقول انها كانت اكبر من طاقة القبيلة على استثمارها (٤٤) .

(٣٩) راجع : ز . ي . هرشلاغ : «مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الاوسط» ، دار الحقيقة ، بيروت ١٩٧٣ ، ص ٣٣٢ - ٣٣٣ .
كذلك راجع وليبول ، المصدر الانف الذكر ، ص ٦٢ .
(٤٠) راجع وليبول ، المصدر نفسه . ص ٥٤ - ٥٦ .
(٤١) راجع وليبول ، المصدر نفسه . ص ٥٦ . وقد بلغت قيمة تمويل عملية مسح وتقسيم الاراضي ما بين ٣٠ الف و ٥٠ الف جنيه فلسطيني سنويا .
(٤٢) راجع كونيكوف ، مصدر سابق ، ص ٣٤ . راجع ايضا
Annual Report, 1936, P. 329.

(٤٣) كونيكوف ، المصدر نفسه ، ص ٣٤ ، ٣٥ .
(٤٤) وليبول ، المصدر السابق ، ص ٦١ .